لغة المواصفات وثقافة التشريعات وتطبيقاتها
بين أنظمة المعلومات الجامعية ومكتبات المطالعة العمومية

أ.غـــوارعفيـــف
أ ـالإطار النظري للدراسة:
جامعة وهران السانية

1.مقدمة:

تعتمد المؤسسات والمكتبات بصفة عادية على التوجهات المهنية في إدارة وتنظيم محتوياتها وتوجهاتها، وتضبط محتوياتها بأسس عالمية معترف بها وتكون غالبا مجربة على الصعيد الدولي في العديد من المنظمات الوثائقية، إن المؤسسات والمكتبات هي أحد المكونات الرئيسية التي تسير من خلالها المتطلبات الحقيقة للمعرفة والعلم في المحيط الاجتماعي أو الجامعي .إن الغاية من التوجهات المعيارية هو السيطرة على الصعوبات المهنية التي تخضع لها المؤسسات الفنية على العموم والمصالح المتخصصة من الناحية التسييرية أو الإجرائية، فغالبا ما تبقى هذه المراكز حبيسة الرهنات الخدمة، خصوصا بعد زوال مرحلة الأولى للخدمة ففي الجزائر وبحكم القياس والتجربة فإن كل المكتبات ما تعيش فترة ازدهار بعدم مرحلة الأولى فتح الأبواب، لكن يزول هذا الاهتمام بمرور السنوات وتلجأ الإدارات الوصية إلى غلق هذه الوحدة للترميم أو فتح مؤسسة أخرى اكبر حجما حتى تنشط أو تنجح في جلب الرواد من جديد، ونحن من خلال فتح هذا توجه هو محاول إعطاء هذه اللغة في أنظمة المعلومات بعدها الحقيقي ..

2.أسئلة الدراسة:

لكل عمل أو دراسة مجموعة من التصورات التي تنطلق منها على سبيل تحوير الإجراءات التي تمر عبرها الدراسة آو من خلالها تحديد الإطار الموضوع الذي يجب أن تسلكه الدراسة في بلوغ الأهداف الإشكالية حيث أن أهم التساؤلات التي تعالجها هذه الدراسة:

- ما هي لغة المواصفة المعتمدة في المكتبات الجزائرية ؟
- هل ثقافة العمل بالتشريعات هي أساس العمل المكتبي؟

- ما هي نظم المعلومات الجامعية ؟
- ما هي المرجعية المعايير التي تركز عليها أنظمة المعلومات الجامعية، والمكتبات في القطاع الثقافي ؟

3.الإشكالية:

إن أنظمة المعلومات والمكتبات هي الصورة الفعالة التي تحيى بها الأمم والشعوب في المعمورة، وإن التوجه المعياري هو اللغة الجامعة بين مختلف أنواع المكتبات في القطاع الجامعي أو الثقافي، رغم الاختلاف الحاصل على نحو تقليد وإدارة التوجهات أو الخدمات المسطرة أو المرجوة، إن تفاعل المنظمات هذه مع المعايير والتشريعات هي احد المعطيات التي نسعى إلى إظهارها في هذه الدراسة فغالبا ما كانت هذه المسائل وسائل ثقافية أو بيداغوجية مكملة للعملية الرئيسة، أو المحيط الذي تنشط فيه وهذه التوجهات أضرت بها وبغايتها واستقلاليتها، وفي علاقتها المهنية الداخلية والخارجية، إن المعايير الدولية هي أسس ثابتة يجب الإشارة إليها في التشريعات الوطنية المنظمة للعمل والأعمال وخصوصا في القانون الجزائري، وهذه التوصيات هي موجودة بصفة عامة غير مقننة وهو ما يدفع العاملين إلى الحيرة بين تطبيق التقنية وتوحيد الإجراءات مع النصوص التنظيمية الوطنية، ولقد شهدت المرحلة الأخيرة بروز العديد من أنظمة المعلومات والمكتبات بصفة مجملة ومختلف التسميات والفروع ما يدفعنا إلى التفكير الفعلي إلى دور المعايير والمواصفات في هذه التوجهات والأنظمة.

ولقد برز هذا الانتشار في الساحة المحلية الجزائرية نموا يدفع إلى التبصر والتفكر والتحليل من مراكز المعلومات في القطاع الثقافي والجامعي، ومما يدعوا للتفكير وتمحيص هذه الوثبة الوثائقية في دولة نامية متأثرة عموما بالتصورات التسييرية الأوربية، في تنظيم وتسيير المعلومات وقطاع الثقافي بشكل عام، ومدى تنظيم هذه الفضاءات من خلال نموذج التسيير المتعارف عليه محليا هو النموذج التقليدي، فكيف ستساير هذه المراكز الوثبة العالمية في مجال المعايير وما هو مجال الذي تتخذه المكتبات في النموذجين، كقرينة فنية للتسيير وتحديث المؤسسات وترقيتها إلى الوجهة المؤسسية، التي غالبا ما تنظم فيها المؤسسات خصوصا في المرحلة الجديدة للجزائر، إن برامج تسيير المكتبات وإنشاءها وتنظيمها تختلف من قطاع إلى أخر حسب الحاجة والإرادة السياسية لكل قطاع.

فما هي صور الوثائقية المعتمد ة في القطاعين ؟وهل المواصفات القياسية صورة ميدانية أم لغة تكاملية مع التشريعات في النظامين الجامعي والثقافي؟

4.أهمية الدراسة:

تعد دراسة المعايير والموصفات في أنظمة المعلومات الجامعية والمكتبات القطاع الثقافي من أهم الدراسات التي وجدت لترقية معني القيمة المضافة التي تعنيها المعايير وتطبيق التشريعات في المنظمات ولعل أهمية هذا التوجه يكمن في التكتل واستغلال الفرص التي تتيحها المعايير والمواصفات والتوصيات التشريعية من خلال الاتفاقيات الدولية:

- إن الدراسة موجة جديدة لترقية الأعمال في المنظمات.
- المواصفات والمعايير هي أسس متغيرة يختلف تطبيقها من منظمة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر.
- طبيعة القياسية للمواصفات، وتحديات الأعمال اليومية.
- أهمية الاستعانة بالتشريعات الوطنية في التحكم في الأعمال الرئيسة خصوصا التي لها علاقة بالقطاع الحساسة الأخرى
- هي احد المجالات الأكثر تعقيدا في المكتبات، نظرا لوجودها بين أنظمة مختلفة تقليدية والحديثة تكنولوجية ومهنية معيار وتشريعية، ما يعطي الانطباع بالصعوبة وتكثف الحلول لترقية النشاطات في منظمات الأعمال الوثائقية ...

5. حدود الدراسة:

إن حدود هذه الدراسة تتركز على مجموعة من الأسس الموضوعية نسجلها في ما يلي:

- الحدود الموضوعية: تعالج هذه الدراسة أهمية الاستعانة بالتشريعات الوطنية في المكتبات الجامعية هذا لعدم وجودها بالطريقة المباشرة المرجوة ؛وضرورة تطبيق المواصفات المعيارية الدولية التي لا يحسن الاستعانة بها إلى في حالا النادرة والموجهة من الجهات الوصية ؛في قطاع الثقافة وقطاع التعليم العالي، نظرا لتواجد هذه المراكز بصفة متعددة النشاط التوجه والخدمة.
- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على المكتبة الجامعية؛ ومكتبات المطالعة العمومية من الناحية الهيكلة والتوزيع والخدمات التقنية الواجب إتباعها، هذا على مستوى الإجرائي.

• الحدود الزمنية :تعد الدراسة نظرية لعدة أسباب أن ليس هناك انفتاح من طرف المؤسسات المعنية بالدراسة خصوصا مكتبات المطالعة العمومية في الولايات نظرا لعدم اكتمال مشروع الوطني لتجسيد وبناء المكتبات، ولطبيعة الموضوع حيث أن القلة من المختصين في أنظمة المعلومات يتحكمون في أهمية هذا الدور والإستراتجية العامة الواجب إن تلعبها هذه التوجهات، في ترقية أنظمة المعلومات والنظريات الدولية الرئيسة والمتغيرات التي تصنعها الأحداث والأعمال، للترقية والتطور المكتبات ونظم المعلومات المختلفة ....

ب- الإطار المفاهيمي للدراسة:

6.أنظمة المعلومات وأنواعها:

تعد أنظمة المعلومات من التوجهات الحديثة التي أدخلتها منظمات الأعمال في مناهجها التنظيمية والتسييرية ولقد أثرت التطورات المتلاحقة للعلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها على الصعيد، المهني والعملي في المكتبات ومراكز المعلومات، وقد تأثرت هذه المنظمات في المرحلة بالتطورات التسييرية التي أدخلتها المعايير الدولية والتوجهات العملية العالمية، التي صنفت علم المعلومات والمكتبات ضمن العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وتطبيقاته التكنولوجية، حيث أن أنظمة المعلومات هي التصور المفهومي لمراكز المعلومات عند المتخصصين المحترفين في المكتبات، إن أنظمة المعلومات بتوجهات في الجزائر يمكن حصرها في ما يلي :المكتبات الجامعية المركزية ؛مكتبات الكليات؛ مكتبات المخابر؛مكتبات البحوث

وقطاع الثقافة يحتوى كذلك على مجموعة من المراكز تتمثل في ما يلي مكتبة المطالعة العمومية الرئيسة؛ ومكتبات الفرعية ؛وملحقات المكتبة في البلديات.

إن هذا التوجه هو الإطار الفعلي لأنظمة المعلومات بفروعها وأجزائها المختلفة، وهو قوة إضافية حلت بإيجابيات كثيرة على المنظمات وألبستها ثوب المؤسسة من خلال عملها الإداري.

أ-مفهوم المعلومات:هي مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان ويمكن أن تكون أماكن أو الأشياء..والمعلومات يمكن الحصول عليها من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو ما شبه ذلك من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها ويجب أن تحمل المعلومات قيمة. [1]

تعريف مركز المعلومات :لأن المصطلح يحمل مفاهيم كثيرة، ولكنه يعني أصلا كما تقول ألس ماونت :تلك الوحدات التي تقدم خدمات معلوماتية رفيعة المستوى في الموضوعات محددة ودقيقة. ويمكن تعريفه بأنه المؤسسة أو الجهاز الذي يقوم بتقديم خدمات المعلومات بأشكالها المختلفة، ويرى العديد من الخبراء إن مراكز المعلومات هي وريث لمراكز التوثيق التي كانت منتشرة قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية.[2]

ب-أنواع المعلومات:

- معلومات انجازية هي التي تحتاجها الإدارة في اتخاذ القرار وانجاز عمل أو مشروع مثل اتخاذ قرار بتعيين موظف أو شراء جهاز .....
- معلومات إنمائية هي المعلومات التي تحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك.
- معلومات تعليمية التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعلمية من الجامعات والمعاهد والمدارس .
- المعلومات إنتاجية هي المعلومات التي تفيد إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج والاستثمار الموارد الطبيعية.

ج-الحاجة إلى إدارة أنظمة المعلومات:

إن الإدارة هي الفعل البشري المتعلق بالخدمة المهنية وبتسيير الحياة العامة "فقد عرفت الحضارات القديمة النشاط الإداري ومارسته على نحو كلي أو جزئي، وإذا تتبعنا مصطلح "الإدارة "من حيث تاريخه ونشأته نجذه قد أشتق من الكلمة اللاتينية (ad+minis rare) التي تعني تقديم خدمة (to serve) أو الاهتمام بشؤون كذا وكذا ....فالإدارة هنا تدبير أو اهتمام حقيقي بشؤون الناس.وبما أن معظم أنشطة الناس تتصف بالتعاون الجامعي المشترك، فإن الإدارة تعد وسيلة مهمة لتنظيم الجهود الجماعية.لقد أصبحت الإدارة في عالم اليوم أداة ضرورية لأي جهد بشري يهدف إلى الوصول إلى نتائج متوقعة من خلال التنسيق بين الموارد البشرية والتكنولوجية، فهي التي تقوم بتحديد الأهداف وتوجيه جهود الأفراد إلى تحقيقها بفاعلية، وكذلك توفير مقومات الإنتاج وتخصيص الموارد وتوزيعها.."[3]

7.المواصفات القياسية والمعيارية:

إن المواصفات القياسية المعيارية هي احد الركائز الفنية التي تسعى المنظمات إلى الوصول إليها وبلوغها من أجل ترقية وتحسين الفعل الخدماتي في أنظمة

المعلومات المختلفة وعلى رأسها المكتبات الجامعية ومكتبات المطالعة العمومية بما أنهم يمثلون أكبر المؤسسات الوثائقية في القطاعين الثقافي والتعليم العالي؛ ورغم إن هذه التوجهات أصبحت بديهية في كل الدول إلا أنه قليلا ما نجد أن المسؤولين، في القطاعين يتماثلون لهذه التوجهات التي من أهدافها ترقية البعد المهني والاحترافية على المنظمات، ويرجع الكثير إن المعايير هي "مجموعات من المواصفات الكمية والنوعية والإجرائية التي ينبغي الالتزام بها لضمان الجودة وتحقيق النمطية في الإنتاج أو تنفيذ الأعمال "ولقد غزت هذه التوجهات الفنية جل ميادين الحياة المهنية العلمية والعملية المختلفة، حيث سجلت الكثير من القطاعات قفزة نوعية بسب تطبيق هذه المزايا التي تحددها المواصفات" وتعتبر المعايير الموحدة من المصادر الأساسية للمعلومات في جميع المجالات وخاصة مجالي العلوم والتكنولوجيا .وجدير بالذكر أنه يمكن الرجوع إليها للحصول على معلومات، والإفادة منها في الكثير من المواقف العملية، كما تسهل المعايير الموحدة أمور كثيرة في حياتنا اليومية"[4] وهذا ومن المعلوم إن المعايير هي الطريق أوالسكة التي تسلكها أي منظمة في التطور والترقية، ولقد صاحب انتشار هذه المعايير على الصعيدين الجهوي أو الدولي هو تلك المقاربات التي بدأت تحث على استعمال المواصفات وتوصيف أهم ايجابيتها على المنظمات والمكتبات المختلفة.

8.التشريعات في أنظمة المعلومات :

إن النظام التشريعي هو احد الوسائط المرافقة التي تعتمد عليها مؤسسات المعلومات في الوقت الرهان في أنظمة المعلومات على العموم، إن التنمية التشريعية في قطاع الثقافة أصبحت رافدا حساسا في هذه المكتبات على ذلك التوجه، إن التطور التشريعي في المكتبات العامة في العشرية مراده العلاقة القوية التي تديرها قطاع الثقافة مع منظمة اليونسكو حيث سجلنا عدة توجهات ساهمت في إعطاء مهني للشخصية المعنوية للمكتبات العامة ؛وعلى نقيض ذلك لم تتطور المكتبات الجامعية في هذا التوجه حيث إن هذه المراكز لا تزال تسيير وفق التوجهات التقليدية العمومية حيث أن الارتباط الموضوعي له أيضا جانب في تأخر ؛العمل المهني في هذه التوجهات الأكاديمية أضرت بالكثير من الوحدات وأصبحت بدون روح ولا أهداف وغاية التي وجدت من أجلها.

9.المكتبات الجامعية:

9-1مراكز المعلومات الجامعية بين الواقع وتطور والطموح:

لقد شهدت المكتبات الجامعية الجزائرية منذ أن وجدت عدة تحديات ومزايا وانكسارات وانجازات والانزلاقات وأمالا وتحديات، جعلت منها مؤسسة تعيش في الوسط الجامعي بتكتلاته وتناقضاته العلمية والتسييرية والفنية ومشاربه الثقافية والسياسية، لكن الموجود في هذا الإطار إنها حاولت بقدر الإمكان المحافظة على الشخصية المعنوية المنوط بها في تكريس التوجه العمومي ومرافقة الأعمال البيداغوجية والأبحاث والباحثتين، في كل أعمالهم واهتماماتهم، وحافظت على دورها رغم الصعوبات التسرية والتنظيمية التي واجهتها، وعلى الرغم من وجود ثغرات تنظيمية في العملية التسييرية الناجمة عن عدم اهتمام الوصايا الفعلي بأنظمة المعلومات إلى الغاية اليوم فيمكن على العموم تقييم هذه المراكز بالإيجابي نظرا للمجهودات الفنية التي يبذلها المختصون على مستوى هذه الوحدات، لكن العيب في بعض الممارسات التي كرست في الجامعات والتي أصرت بهذه الوحدات وبالمكتبيين والدور الذي يمكن أن يؤدوه في خدمة وترقية الجامعات على العموم، فواقع المكتبات الجامعية اليوم هي مؤسسات تخدم المجتمع الذي تعيش لكن مع قليل من هامش الحرية والتطور الذي تفرضه الإدارة عليها فكل النشطات الموجودة في الجامعة أخذت شبه استقلالية ولامركزية في التسيير إلا المكتبات الجامعية، نظرا لمجموعة من العوامل:

1- عدم انفتاح المشرفين على هذه الوحدات على باقي عمال موظفين المكتبات.

2- غياب رؤية واقعية داخلية من إدارة الجامعية المشرفة على الوحدة.

3- عدم وجود إرادة سياسية من طرف الوزارة الوصية.

لقد سجلت المكتبات الجامعية في المراحل الأخيرة قفزة نوعية على مستوى الهياكل والموارد البشرية خصوصا مع مرحلة تعميم فتح الجامعات وتعميم استعمال النظام البيداغوجي الجديد، الذي أسس إلى وجوب التفرغ الطالب نحو المكتبات وخدماتها وخصوصياتها، ذلك أنه أصبح في الجزائر اليوم لكل ولاية جامعة ولكل واحدة مكتبة جامعية بل تعدد الأمر إلى وجود أكثر من مكتبة جامعية في المؤسسة الواحدة هذا دليل على اهتمام والاحترافية والرؤية الجديد التي تلغي المكتبات المعهد ومكتبات الكليات، سوف تدفع لا محالة المؤسسات إلى التطور والانفتاح والمنافسة مع المكتبات في باقي القطاعات ...

تعتبر المكتبة الجامعية نوعا متميزا من المكتبات الأكاديمية، والتي تضم بالإضافة إلى المكتبات الجامعية مكتبات أخرى كليات المعاهد المخابر، وتعرف بأنها مكتبة أو مجموعة المكتبات التي تقوم الجامعات بإنشائها وتمويلها وإدارتها من أجل تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية المختلفة للمجتمع بما يتلاءم مع أهداف الجامعة ذاتها.[5]

جعلت الجامعة الجزائرية من اهتماماتها تنظيم المكتبات، وتحسين صورة الخدمة المقدمة للعدد الهائل من الرواد الذين يطلبون الخدمة وتنمية المهارات العلمية في مرحلة التكوين الجامعي، من ذلك أن اهتمام هذه المراكز بالعنصر البشري دفع هذا الأخير إلى الاعتماد على المواصفات والقياسات الدولية في المجال تنظيم وتسيير المكتبات وتطوير الخدمات المكتبية، من خلال الاعتماد بكثرة على لغة المواصفات الدولية وما تقدمه من تسهيلات وايجابيات على الصعيدين المهني والخدماتي وفعلا هذه الصورة، أتت بإيجابيات كثيرة على هذه المنشات من خلال المجالين الوثائقي والإداري منها نذكر:

1- تصنيف دوي العشري العالمي،
2-تصنف العشري العالمي،
3- تنظيم البطاقات الفهرسة ISBD،
4-اعتماد على المقاييس ISSN –ISBN،
5- الاقتناء التعاوني الإلكتروني،
6- مبادئ اختيار رؤوس الموضوعات،
7- التقنين الدولي للوصف البيبليوغرافي،
8- ضبط الدوريات؛ ضبط الإعارة؛ استر جاع المعلومات،
9- الاعتماد على البرمجيات المقايسة في العمل الإعلامي العلمي،
10- تنظيم متوازن لخدمة الإحاطة الجارية

يمكن القول أن عملية الاعتماد على المواصفات الدولية في المكتبات الجامعية هي غير ظاهرة لكثير من الناس إلا الخبراء المهتمين بهذا الصنف من المعطيات والمؤسسات، لكن على العموم المكتبات الجامعية كلها تقوم على هذه المبادئ العالمية في تنظيم وتسيير، إن انشغال المكتبات بالتطوير الإداري في هذه المراحل جنبها عدة مشاكل ولكن بصورة بسيطة نظرا لعدم انفتاح السلطات على تفعيل هذا التوجه وإعطاء الاستقلالية لهذه المراكز.

10.تعريف المكتبات الجامعية:

المكتبة الجامعية هي مؤسسة عمومية ذات توجهات خدمية تحتاج إلى هياكل وقواعد بيانات ومعطيات تقليدية ومهارات جديدة للتطوير وتحدث الخدمة، إن ممارسة الفعل الوثائقي في المكتبات الجامعية يسعى دوما إلى مواكبة المستجدات المهنية العمومية القابلة للترقية الفنية والذاتية، "المكتبة الجامعية مكتبة أو مجموعة مكتبات التي تقوم الجامعات بإنشائها وتمويلها وإدارتها من اجل تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية المختلفة للمجتمع الجامعي بما يتلاءم مع أهداف الجامعة ذاتها"

وللمكتبات الجامعية ثلاثة وظائف رئيسة مستمدة من وظائف الجامعية وهي التعليم، والبحث العلمي ولهذا يجب على مكتبة الجامعية آن تسعى لخدمة هذه البرامج الثلاثة بفاعلية من خلال تقديم ما يلزمها من مصادر وخدمات مكتبية.[6]

11.تطبيق المواصفات القياسية في المكتبات الجامعية:

تعتبر المواصفات القياسية الدولية التي تعني بالمكتبات الجامعية، كثرة متعددة ومتخصصة وتكون في الغالب صورة نموذجية تتمشى مع المنحى العام الدولي في المجالين أو النظامين الفرنكوفوني والأنجلوسكسوني، وتكون في الغالي صورة قياسية، تعتبر المكتبات الجامعية من أهم المنظمات المهنية التي تحافظ على التميز وعلاقتها الفنية بتطبيق مجالات فنية متعددة في المكتبة من خلال تدوير وتجديد وترقية العمل من خلال المعايير، لكن أهم مؤشر يمكن التوصل إليه في المكتبات الجامعية اليوم هو التملك الترقية المكشفة لأعمال المؤسسات وعلى مدار المواسم الجامعية بدون الرجوع، إلى المؤسسات الأخرى والأنظمة الأخرى، إدارية الفنية التشريعية، هذه الغاية أربكت المؤسسات المشرفة أو السلطات الرئاسية على المكتبات الجامعية، ....

إن لغة المعايير هذه أبحت علامة فارقة في العمل الإعلامي العلمي في الوقت الحاضر فجعلت المؤسسات الوثائقية غايتها الميدانية في العمل بهذه المعايير في النماذج المختلفة كلاسيكية مهنية آلية وتكنولوجية، إن بلوغ العمل الإعلامي العلمي مكانة جد هامة جديرة بين أهم المؤسسات الفنية في العالم المعاصر وخصوصا الجزائر التي تسعى إلى إطار مهني جديد، لقد نظمت المكتبة الجامعية نفسها بمرور الوقت، على نماذج جديدة من أساليب العمل وهي المعايير التي هي في الحقيقة غاية ميدانية للعمل حيث غالبا ما تطبق هذه المواصفات في الدول الأكثر تطور، وتميز وترقية للمنظمات في جميع

المجالات، إن اعتبار المكتبة كوحدة معيارية هو اليوم في الجزائر شيء بديهي وغير قابل للتصور والتفكر والعمل، إن لبروز أنواع أخرى من المكتبات هو محاولة منافسة المكتبات الجامعية في هذه الغاية وهي تنوع والتركيز في الأعمال ومرافقة العمل الإعلامي العلمي، وإظهار الغاية الميدانية لهذه العملية، إن اعتماد على المواصفات هو غاية فنية الغاية فيها تنظيم مراكز المعلومات بشكل مهني وعلمي.

12. التصور القانوني للمكتبات الجامعية:

شهدت سنة 1973 ثورة عامة في مجال التشريع والضبط القانوني الوطني حيث سجلت ميلاد المرسوم رقم 62-157المتعلق بإلغاء قوانين تمديد أحكام القوانين الفرنسية، والمشار إليه في هذا أن نظرا لعدم الارتباط المباشر للمجتمع الجزائري بهذا النوع نظرا لمخلفات الفترة الاستعمارية المعروفة غابت القوانين والتنظيمات المتعلقة بالعمل والتسيير في بعض مراكز المعلومات منها المكتبات، رغم ذلك سجلت المكتبات الجامعية مجموعة من التطورات في إطار التنظيمي العام.

إذا نظرنا إلى التصورات التسييرية التي تعتمد عليها المكتبات الجامعية فهي بالأساس مستنبطة أو مخرجة من الإطار العام الذي تحدد فيه الصلاحيات بالنسبة للجامعة ككل لكن ما يجب التنويه هو أن هذه القرارات الوزارية خاصة بالتسيير المشترك لكل هياكل الوحدة الجامعية، حيث أن المكتبات الجامعية على الصورة العامة مربوطة بكيانها الطبيعي العام الذي وجدت منى أجله وتتطور فيه لكن العديد من الملاحظين رأوا عكس التصورات المناجيرية المركزية التي تركز عليها الجهات المخولة لهذا القطاع، حيث أن مرحلة التجديد الجامعي أعطت نظاما شبه لامركزية لكل الكليات والمخابر التابعة للجامعة ماعدا المكتبات التي مازالت تعلاني من تبعات النظام التسييري القديم الذي أثر بشكل كبيير على مرودها ورسالتها العامة، فكثيرا ما نجد مسؤولي هذه الوحدات يجرون ويتصلون بعدد لا متناهي من المشرفين الآخرين الذي ينشطون ضمن وحداتهم من أجل تسوية حالة، أو المطالبة بمصالح إدارية للمكتبة نفسها صف إلى تقسيم مكتبات الكليات على مجموعات أخرى من المصالح الإدارية، قلص هذا التصور من مراحل نمو هذه المكتبات فعل الرغم من لغة الهياكل المطبقة في الميدان إلى أنه لا وجود لعمل إعلامي حقيقي، فإدارة العامة للجامعة لا تتفق في أغلب الأحيان مع مسؤولي هذه الوحدات، بل

تهمش في كثير من الأحيان الموارد البشرية الحاصلة على كفئات عليا في هذا التخصص بالذات، وكثيرا ما تلجأ الإدارة * الكليات التابعة لها وأهم المصالح التابعة لهم والمشتركة بينهم ويمكن أن نذكر أهم القرار ت المشتركة بين وزارة التعليم العالي لتوضيح أهم الأعمال والمديريات التي تتفرع منها الإدارة العامة في الجامعات.

القرار الوزاري المشترك 26-05-.1987

القرار الوزاري المشترك 13-03-1990

القرار الوزاري المشترك 27-08-1996

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24-08-2004

تعتبر كرونولوجيا هذه القرارات بمثابة الإطار القانوني العام الذي يحدد الوظيفة الخاصة في المكتبات الجامعية من البدايات الأولى عندما كانت هذه الأخيرة تابعة للنظام القديم لتسيير الجامعات نظام المعاهد ثم نظام الكليات القديم والحديث حيث تسيير هذه الوحدات وفق الإطار العام الخاص بتنظيم الجامعات والمراكز الجامعية، فهي تقسم المؤسسة إلى مكتبة رئيسية ومكتبات فرعية تسمى بمكتبات الكليات لها استقلالية في التسيير من خلال مصلحة التوجيه والبحث البيبليوغرافيا وتنتمي مركزيا إلى مكتبة الأم من خلال مصلحة المعالجة الوثائقية ومصلحة الاقتناء والتسجيل.

ولا تنتهي الصورة القانونية للمكتبات الجامعية في الجزائر عند هذا الحد رغم عدم وجود قوانين مباشرة لهذه الهيئات لكن هناك بعض القوانين التي تمس النشاط على مستوى هذه الوحدات مثل القانون الخاص بالموظفين شعبة المكتبات الجامعية، وبعض القوانين العامة الخاصة بالتسيير مثل قانون إبرام الصفقات العمومية، والمنوال النموذجي للجرد وتحديد سجل الجرد وغيرها .....وكثيرا ما تدمج المكتبات الأكاديمية الأخرى بجل نشاطاتها الفنية والعملية للمكتبة الجامعية المركزية حيث تعتمد على ثلاث وظائف أساسية مستمدة من وظائف الجامعة " وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

13.المكتبات العامة:

إن المكتبات العامة هي مؤسسات ثقافية ذات توجهات اجتماعية، فغالبا ما تنقسم على نحو السياسة العامة التي تعيشها الدولة والأقاليم، ففي أوربا والمجتمعات النامية، تقوم الدولة عن طريق الجمعيات المحلية وممثليات الوزارات في الأقاليم، بمزاولة هذه المشاريع وتنميتها، مع الحرص على

انتماءات المنظمة الدولية للتربية للثقافة والتربية والعلوم، التي تقوم بإعداد نشرات مهنية تخضع لعدة شروط فنية وأساسية تقوم على تهيئة الظروف الفنية لمساعدة الدول ومن خلالها المنظمات على مسايرة هذه التوجهات التي تقوم عليها المنظمات.

"لقد وجدت المكتبات العامة لتعكس النظرة الديمقراطية الحديثة إلى المواطن باعتبار أن له الحق في تثقيف نفسه في جميع مراحل حياته وبغض النظر عن الزمان، ولهذا تعتبر المكتبات العامة مكتبات الشعوب وتوصف بأنها جامعة الشعب باعتبار أن التعليم عملية مستمرة، وأن المواطن الصالح يمكن أن يشارك ايجابيا في تقدم مجتمعه إذا كان على قدر من "الثقافة والمعرفة ."[7]

أ- شروط المكتبة العامة:

- أن تكون عامة لجميع فئات المواطنين بغض النظر عن أية عوامل أو فروق أو اعتبارات .
- أن تقدم خدماتها لعامة الناس مجانا وأن تكون رفوفها مفتوحة لهم.
- أن تأتيها الميزانية والتمويل من العامة أي من دافعي الضرائب التي تجبى للحكومة.[8]

وتقسم المكتبات العامة على النحو التالي:

1. المكتبات العامة ضخمة أو الكبيرة وتضم مجموعات ضخمة من المصادر قد تصل إلى ملايين عدة أحيانا كما هو الحال في مكتبات العواصم والمدن الكبيرة.

2. المكتبات العامة متوسطة الحجم وتضم مئات الألف من المواد المكتبية وعادة ما توجد في البلديات والمدن متوسطة الحجم .

3. المكتبات العامة صغيرة الحجم وتضم الآلاف من الكتب والمواد الأخرى وغالبا ما تكون في المدن الصغيرة والقرى .[9]

ب-.تعريف المكتبات العامة:

تعريف المكتبة العامة: هي تلك المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتي تجمع مصادر المعرفة بكافة أشكالها وأنواعها وتسييرها كي ينتفع بها الجمهور، حيث يقصدها المواطنون على اختلاف أعمارهم وثقافتهم بهدف القراءة والبحث والإطلاع واستغلال أوقات الفراغ.

إدارة المكتبة العامة :تعد المكتبة العامة من ابرز المؤسسات الثقافية في الحياة العامة للمواطن الجزائري الحديث، حيث لا يختلف اثنان على التوجه القائم

اليوم في مراكز المعلومات وعند صناع القرار، الذين يشغلون يوميا على محاولة تطبيق البرامج المسطر للحكومة ميدان تطبيق وانجاز المنشاة المكتبية الموجودة، إن عصب الرئيس لأي مجتمع هي المكتبية العامة بتوجهاتها المختلفة المحلية فضاءات القراءة العمومية؛ المكتبات المتنقلة، المكتبات الريفية، والمكتبة الرئيسة للمطالعة العمومية التي هي عبارة عن مكتبة مركزية لكل هذه الأنواع "ولقد شهدت المؤسسات الصناعية والتجارية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورات واضحة في ميدان الإدارة من خلال الكثير من المشكلات التي واجهت هذه المؤسسات، وعملت على تطوير القدرات العاملين، وتنمية مهاراتهم، وإشباع حاجياتهم، ورفع كفاءة العمل..." [10]

14. خصائص المكتبة العامة: للمكتبة العامة مجموعة من الخصائص تتمثل حسب العديد من المختصين والفاعلين الحقيقين إلى:

- هي مؤسسة عمومية ذات الخدمة الجماهيرية، تعتمد على الممارسة العامة لجميع أفراد المجتمع.
- تحتوي المكتبة العامة على جميع النشاطات الفكر الإنساني أي كل الأفكار والآراء والعلوم ذات التوجهات الثقافية والجماهيرية،...
- "لأنها لا تجبر أحدا على ارتياد ها وليس ثمة إكراه على الدخول إليها على النحو الذي نراه في باقي المكتبات."[11]

15.وظائف المكتبة العامة:

1.الوظيفة التثقيفية.
2.الوظيفة التعليمية.
3.الوظيفة الإعلامية.
4.الوظيفة الترويجية.

16-تاريخ المكتبات قطاع الثقافة في الجزائر:

منذ أمد بعيد في الجزائر شكلت نواة للمكتبات الثقافية كان المبادر فيها تلك الطبقات المثقفة من المجتمع الجزائري في الحقبة العثمانية من خلال الزوايا والمدارس القرآنية والجوامع، المستنبطة أصلا من النموذج الأندلسي لكن لم يجري التكلم عنها في الدراسات الحديثة، وقد بلغت المكتبات في القطاع الثقافي في الفترة الاستعمارية ذروتها من خلال تنظيم المعمرين والموالين للإدارة الاستعمارية، لأهم مكتبات بمبدأ الخدمة الخاصة، حيث أسسوا العديد

من المكتبات في الفترة مابين 1835 إلى غاية 1962، خصوصا في المدن الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها لتزال بنياتها وأرصدتها موجودة إلى غاية اليوم.
وبعد الاستقلال كانت هناك سياسات عديدة لتنظيم قطاع الثقافة في الجزائر«لقد شهدت الجزائر إنشاء مكتبات عامة سنة 1872أي بعد 37سنة بعد إنشاء المكتبة الوطنية الجزائرية وكانت تتمشى مع النمط اللامركزية، حيث طبقت على كل ملحقاتها الموجودة في الجزائر العاصمة حيث قسمت الى14قصبة ومن بين أهم المنشآت الثقافية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وبدأت الدولة في إنشاء المكتبات في المراكز الثقافية ابتداء من سنة1974 كان ذلك عام فقط بعد تخلي على القوانين التي كانت سائدة في الجزائر، وتؤكد المنظمة اليونسكو في بيانها الصادر سنة 1994على "أن المكتبات العامة تدخل ضمن مسؤولية السلطات المحلية والوطنية وينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في إستراتيجية طويلة الأجل في مجال الثقافة وتوفير المعلومات محو الأمية والتعليم"، وهناك نماذج مختلفة للعلاقة بينما المكتبات العمومية والحكومة، فالقوانين التي تنظم هياكلها ولغاتها التسييرية والتنظيمية، ففي كثير من الحالات تتولى السلطات المحلية مسؤولية عن هذه المؤسسات ولكن لنقص المداخيل والموارد المالية يبقى عائقا يستدعي تدخل الجمعيات المهنية والمؤسسات الغير حكومية في ترقية وتنظيم هذه المكتبات.

وفي الفترة الممتدة بين 1994و2010كانت في البلاد عدة انشغالات لكن لم يدفع المشرفين في فتح بعض المكتبات في القطاع الثقافي كانت تتولى مهمة المكتبات العامة بامتياز مثل مكتبات دور الثقافة في البيض وغرداية وأدرار وورقلة.

17.تعريف القانون لمكتبات المطالعة العمومية:
المادة2- تعتبر المكتبات المطالعة العمومية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

لقد جعل هذا التعريف المكتبات بمثابة مؤسسات وهذا يعد ثورة حقيقة في ميدان مراكز المعلومات فهي المؤسسة المحلية الوحيدة ذات الطابع الثقافي العلمي التي تشملها هذه الصفة، ثم أن هذا التعريف جل المكتبات لغة جديدة في المجتمع المحلي المتخصص والهاوي ثم عامة الناس، لأن الاستقلال

واللامركزية هو ثقافة في توضيح وترقية الماهرات التسييرية ومساعدة المشرفين على إيجاد الحلول وضبط الحاجات باحترافية ويسر ... [12]

18.مكتبات المطالعة العمومية:

لقد مرت مكتبات المطالعة العمومية الجزائرية بمرحلتين أساسيتان ومهمتين في نفس الوقت، فالمرحلة الأولى هي مرحلة الظهور والبداية والتي كانت عبارة عن ملحقات تابعة للمكتبة الوطنية موزعة في عدد من الولايات وكانت تحت السلطة المركزية للمكتبة الوطنية ووزارة الثقافة، هذه المرحلة اتسمت ببط أفي التنفيذ العمل واستغلال الأماكن والفضاءات وانجاز الهياكل لكل ولاية، فلم تنجز الجزائر في مرحلة 8 سنوات إلى سبعة مكتبات ملحة مع بطأ في عملية التنظيم والتسيير عبر كل الجبهات التقنية الفنية الإدارية الخدماتية.

وبعد توجهات الخبراء والأساتذة المختصين والمشرفين على القطاع، على أن للمكتبة الوطنية لا يمكن أن يكون لها فروع أو قطاعات صدر القانون الذي بنظم هذا التوجه ويهدف إلى توضيح وتحديد المسؤوليات وتنظيم وضبط محاضر الجرد وتسليم العهدات والمهام والهياكل وتحويلها تلقائيا إلى مكتبات المطالعة العمومية، حسب مرسوم تنفيذي رقم 08 – 235 مؤرخ 26 يوليو سنة 2008 يعدل ويتمّما التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في الموافق 22 يونيو سنة1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. ففي المادة 3 ينص على أن المكتبة الوطنية لا تكون إلا في عاصمة البلد (الجزائر) وفي نفس المادة مكرتم تنازل لكل الممتلكات هذه المؤسسة إلى الهياكل الجديد ة مكتبة المطالعة العمومية، في نفس الولاية،

وفي المادة الرابعة تم تخصيص تحويل الممتلكات إلى لجنة خاصة بين وزر المالية ووزير الثقافة فيما يتعلق بالجرد الوثائق والكتب فجاءت تعليمة إعداد الجرد كمي وكيفي وتقديري كأول لغة فنية إدارية في تاريخ التشريع في أنظمة المعلومات في الجزائر، ثم إلى مصطلح جديد هو الموافقة على الجرد تكون بين وزير المالية ووزير الثقافة وهذه لغة غائبة في كثير من أبجديات العمل الإعلامي العلمي في دول العالم الثالث وإفريقيا على الخصوص.

ثم في الشطر الثاني من المادة نفسها هو ضرورة حماية الأرشيف بصفة عامة وهو كذلك تحت مسؤولية القطاع بصفة عامة أو الوزير، وفي هذا القانون لم تنسى الإدارة الموظفين والعاملين في الوحدات السابقة وأجبر تهم على الانتظار للإدماج في المكتبات المطالعة العمومية، وهم تحت مسؤولية المكتبة

الوطنية، من خلال هذا القانون نلاحظ عدم تفريط الوصايا حتى في العمال والمستخدمين لكن الملاحظ، غياب اهتمام المحررين للموارد والاتفاقيات المبرمة بين هذه المكتبات والمؤسسات الأخرى وهذا يعتبر مهم في المرحلة القادمة لحياة المؤسسة ومستقبلها وهيبة الدولة .[13]

19. المواصفات القياسية والوظيفة العمومية: "الخدمة العمومية:"

لقد عمدت الدول في ميدان أنظمة المعلومات الحديثة على توفير مجموعة لا متناهية من النظم وآليات الفنية المعتمدة والمقتبسة من صورة العمل الإعلامي ومن ترابط النظام الدولي لترقية المكتبات والمؤسسات الوثائقية بصورها المختلفة، إن وجود المواصفات القياسية في هذه المنظمات سوف يدفعها بدون شك إلى تعزيز موقعها وتنمية خدماتها الموجودة على الصعيدين المهني والخدماتي والمعياري بالتكلم الموصفات سوف نضطر إلى التكلم على الصورة عمومية التي تتخذها المؤسسات الدولية لتقيس كمرجعية أولى من حيث الارتكاز والخدمة، إن هذه الصورة تعد من القيم الأساسية التي تعتمد علها المؤسسات الدولية للتوحد القياسي في المكتبات بتبنيها أشكال عالمية لتنظيم ونشر وتبليغ الحق في المعرفة ولوج إلى المعلومات...

20-أهمية التشريعات بين UNESCO ،IFLA:

إن المنظمات الدولية الخاصة بتنظيم المقاييس الفنية ميدان مراكز المعلومات والمكتبات هي التي صنفت المكتبات العمومية والأكاديمية، بين المجالين القياسي والقانوني ولعل أهم ما يمكن الإشارة إليه، هو تلك الفسيفساء الفنية التي جمعت بين الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومنظمة الأممية في ميدان تحديد شروط التشريع في النظامين، وفي هذا الإطار سجل ما يلي: "على التشريعات التي تنظم المكتبات العامة أن تحدد أي مستوى حكومي يتولى مسؤولية توفيرها والكيفية التي ينبغي أن تملكها، كما ينبغي أن تحدد المكتبات موقعا في إطار مكتبات أو البلد في المجموعة."[14]

إن الغاية من النظام التشريعي هو خلق المفاضلة الفنية والمهنية التي تسعى إلى الوصول إليها المنظمات من خلال التطرق أو تطبيق التعليمات والأسس المهنية لهذه التشريعات التي تكون عبارة عن توجهات حقيقية مضبوطة تحول بين الممارسات التقليدية والمشبوهة وحتى من الشفافية المطلوبة أو تعطي دفع للتعامل في حدود أخلاقيات المهنية ولقد قسمت منظمة اليونسكو واتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، حيث قسما التشريعات إلى عدة أنماط وصور، منها:

1- تشريعات تخص المكتبات وحدها.
2- تشريعات جزئية تمثل التخصص بالنسبة للقانون العام المنظم للمكتبات ومركز المعلومات.
أ- تشريعات تخص معايير انجاز المكتبات.
ب- تشريعات معقد خاصة بالعمل والمعايير المنظمة للعمل والخدمات في المنظمات والنشطات الواجب إتباعها في كل مجال ونشاط على مستوى هذا المراكز.
فئة الثانية متصلة بشكل غير مباشر بالمكتبات:
- تشريعات بشأن الإدارة.
- تشريعات بشأن حماية البيانات.
- تشريعات خاصة بالحماية والأمن .
- تشريعات خاصة بشروط العمل وقوانين الموظفين.
- تشريعات خاصة بحقوق بالمؤلفين.
- تشريعات الخدمة والاتصال والمرفق العمومي.[15]

- 21.المبادئ الأساسية لإفلا :

- تعتمد "إفلا Ifla" على مجموعة من العناصر الفنية والحقوقية المستنبطة من غايتها ومن انتماءها وكذلك من بعض الهيئات الدولية العالمية التابعية لمنظمة الأمم المتحدة، ما يجعلها لغة عالمية أو دولية ميدان التقييس وترقية المنظمات وكل ما يحيط بها من عوامل النجاح والتصور المهني والفني للمراكز المعلومات كمن موارد مادية بشرية، بناء، التوحيد القياسي والحق المعرفي والعلمي على يمكن تحديد القيم الأساسية لـــــــ:Ifla:

- الاعتراف بمبدأ حرية الوصول إلى المعلومات ولأفكار والأعمال الإبداعية وحرية التعبير المنصوص عليها في المادة 19من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الاعتقاد بأن الأشخاص والمجموعات المنظمات في حاجة إلى الوصول العادل إلى المعلومات والأفكار والأعمال الإبداعية وذلك من أجل رفاهيتهم الاجتماعية والتربوية والثقافية والتفتح والديمقراطي والاقتصادي.

- الإيمان بأن تجهيز المكتبات ومرافق المعلومات يساعد على ضمان هذا الوصول.

- وجوب تمكين كل أعضاء الإتحاد من الانخراط الاستفادة من هذه الأنشطة بقطع النظر عن المواطنة أو العائق أو الأصل أو العرق أو الجنس أو الوضع الجغرافي أو الفلسفة السياسية أو العرقية أو الدينية.

- وبهذه القيم صنعت المنظمة لنفسها مكانة مهمة بين المؤسسات الدولية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية حيث أنها:

- مستشار من صنف "أ" لدى اليونسكو

- مراقب لدى الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للمواصفات والمنظمة العالمية للتجارة

- -مشارك لدى المجلس العلمي للاتحاديات العلمية.

- عضو في المجلس الدولي للأرشيف والمجلس الدولي للمتاحف والمجلس الدولي للمعلومات والمواقع واللجنة الدولية للدرع الأزرق:الذي يهدف إلى تجميع وتوزيع المعلومات، والتعاون في العمل في حالة تعرض الملكية الثقافية للخطر.

- وكذلك هو عضو مستشار بالنسبة للمنظمات الغير حكومية كالجمعية الدولية للناشرين.....

- تعد المواصفات القياسية الدولية من أهم المكنز مات العمومية التي تتخذ شكل تعليمات مهنية موجهة للمشرفين على الوحدات المعلومات في بقاع العالم، لتنمية المهنية والفنية وترقية أنظمة المعلومات، أن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضوع بذات هو تحقيق الغايات الفنية وتوحيد التصورات والخدمة العمومية.[16]

- 22.الجمعية الفرنسية للمواصفات القياسية Afnor:

- تعد لجمعية لفرنسية للموصفات القياسية من أهم المواصفات العالمية في ميدان المعلومات والتوحيد القياسي في أوربا وتعد إحدى العوامل الأساسية والمرجعيات الدولية خصوصا بالنسبة إلى الدول التي تعتم على اللغة الفرنسية كوحدة أولية في العلم، وقد وضعت (هفت) تحت مسؤولية وزارة الصناعة وهي مسؤولية عن الشراكة في نشاطات المعايير والمواصفات على المستوى الوطني، وهي كذلك مسؤولية عن تفعيل وإخراج معايير خاصة بالمعلومات والمكتبات وما لاشك فيه أن الفرنسيين كانون السباقين للمشار والمساهمة منى خلال هذه الوصفة في معايير الأخر ى مثل جمعية الدولية للتقييس Iso من خلال المشاركة في الوحدات الأولى في Iso 15489 التقييس الخاص

بالمعلومات والتوثيق أو من خلال المواصفة الخاصة الجديدة المتعلقة بأنظمة المناجمنت ISO 30300 ابتداء من 2010-2011[17]

- 23.الجمعية الدولية للمواصفات القياسية: ISO:

- هذه المنظمة أنشئت سنة 1947من أجل تسهيل الشراكة والتعاون الدولي في مجال المواصفات والمعايير الصناعية، وهذه المنظمة تسعى إلى توحيد إجراءات العمل مع باقي المنظمات الوطنية المهتمة بالتقييس تسمح لها بالمشاركة في أعمالها والمساهمة معها

- ومقاييس "إيزو" تخضع أو تكون تحت وصاية اللجنة التقنية التابعة لهذه الدول.

24.مفهوم المنظمة الدولية للمواصفات ISO:

إن هذا المصطلح يمثل اختصارا لاسم المنظمة الدولية للمواصفات .ومقر هذه المنظمة الدولية في جنيف حيث أنها تضم أكثر من مائة دولة وتهتم هذه المنظمة في توحيد المواصفات والمقاييس في العالم حيث أن المنظمة تصدر المواصفات والمعايير التي يتم اعتمادها في مختلف أنحاء العالم وفي شتى صنوف الصناعة والتجارة والخدمات باستثناء المواصفات التي تتعلق بالإلكترونات والكهرباء.[18]

- وتنقسم iso إلى قسمين أساسيي:
- الجزء الأول: هو مرشد لمبادئ إدارية.
- الجزء الثاني: هو مرشد للأساليب التي من شأنها أن تطور الجودة.
- وتنقسم هذه السلسلة إلى خمسة
- 9000 ـــ
- 9001 ـــ الشركات التي تمارس التصميم.
- 9002 ـــ الخاصة بالتصنيع.
- 9003 ـــ المختبرات التي تمارس الفحوصات النهائية.
- ونظرا لأن مقياس إيزو 9001هو الأكثر شمولا فهو يمس عشرين قطاعا.
- وتنقسم هذه المنظمة بدورها من حيث الخدمات والنشاط إلى فرعين أساسيين هما:
- **المجموعة طرق العمل:**أ-الشراء؛ مراجعة العقود؛ مراقبة التصميم؛ مراقبة العمليات؛ الفحص والتفتيش.
- **المجموعة الخاصة بالعاملين:** مسؤولية الإدارة ؛التدريب.

- **مجموعات خاصة بالنظام:** نظام الجودة؛ مراقبة الوثائق.
- **المجموعة خاصة بالمعلومات:** تعريف المنتجات؛ سجلات الجودة؛ الأساليب الإحصائية.

- 25.اليونسكو ورسالة المكتبات العمومية:

- 1- خلق عادات قرائية لدى الأطفال وشباب والمراهقين.
- 2- تسهيل الدراسات الفردية مثل التعليم القاعدي في كل المستويات.
- 3- ترقية وخلق السمات الشخصية.
- 4- ترقية التصورات والخلق لدى الأطفال والمراهقين.
- 5- تعريف بالتراث الثقافي وترقية المعرفية العلمية.
- 6- تشجيع الحوار الثقافات والترخيص بتعدد الثقافات.
- 7- الاهتمام بالثقافات الشفهية.
- 8- تأمين الاندماج الشعبي بمختلف المخارج المعلومات.
- 9- فتح مصالح المعلومات في المؤسسات والجمعيات والجماعات المحلية.
- 10- تسهيل اقتناء المعرف في ميدان المعلومات.
- 11- القيام بالنشطات العلمية التي تخدم جميع الرواد والأعمار.[19]

26.المشكلات التي تواجه استخدام المعايير والتشريعات في المكتبات العامة:

إن المشاكل التي تواجه المكتبين في تطبيق النظام التشريعي في المكتبات العامة هو مسايرة تلك التوجهات، حيث إن بروز هذه القوانين لم يكن وليد مشاكل مهنية مستعصية أعاقت الوحدات وأنظمة المعلومات، بل جاءت من خلال توجهات العامة التي أقرتها منظمة اليونسكو، باعتباراتها المحدد الأول، والمرافق في تسيير المكتبات العامة في العالم ومنها في الجزائر على اعتبار إن هذه التوجهات، هي من تنشيط القطاع الثقافي فهي تمشي وتسيير من خلال التوجهات العامة التي أقرتها وزارة الثقافة حيث أخرجت العديد من القوانين المحددة للعمل .لكن الصعوبات التي تعيشها المكتبات العامة هو عدم مسايرة المعايير الدولية العالمية غير اليونسكو وهذا هذا التوجه الذي تحاول أنظمة المعلومات الأكاديمية، جاهدتا مسايرته ومتابعته وهو لغة الغائبة في المكتبات العامة الجزائرية نظرا لحداثة الاهتمام وفتح هذه المراكز، وكذلك لنقص الخبرة المهنية والعملية للمشرفين والعاملين على مستوى هذه الوحدات.

27.المشكلات التي تعيق تطبيق وإخراج التشريعات في المكتبات الجامعية:

إن التوجه القانوني للمكتبات الجامعية هو احد الانشغالات الميدانية التي أعاقت توجه المنظمات الجامعية، بعد مسيرة خمسين سنة من الوجود وتكرار التجارب والتوجهات التسييرية لوحظ ضعف كبير على هذه الوحدات من ناحية التوجه التسييري النظام المضبوط، فلا مجال للتكلم عن أنشطة وثائقية في المكتبات بدون اللجوء إلى النظرة العامة لهذه المؤسسة، غير بعد المشاكل وتفاقم المؤسسة وانسداد الحالات التنظيمية والتسييرية على العموم في الكثير من الحالات، حيث توجد ظاهرة تقيد هذه المنظمة بالهياكل وقوانين العامة لأملاك الدولة والقوانين الوظيفة العمومية على الخصوص، ومن ذلك يناشد العديد من المختصين السلطات إلى ضرورة منح من هامش الحرية الإدارية والتسييرية لهذه المنظمة لكي تكون وحدة أساسية ومؤسسة بأتم معني الكلمة، ومن التصورات المهنية التي أذاقت الصعاب للعاملين في المكتبات الأكاديمية عدم وجود هامش من الحرية للمكتبة والمكتبيين ما أضرّ بوجوده بصورة مجملة.

28. نتائج عامة:

إن النتائج والتوصيات هي من خصوصية كل دراسة، ولعل أهم النتائج وتوصيات التي تساعد على تطوير هذا النوع من أنظمة المعلومات ولعل الغاية من تفعيل تسجيل هكذا نوع من الدراسات هو تقريب المختصين والمهنيين الممارسين لعملية، تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات إن أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود معايير فنية وقياسية لتنظيم المكتبات الجامعية.
- وجود معايير دولية يستنبط منها التشريعات الوطنية.
- المعايير الدولية هي روح أنظمة المعلومات في النموذجين.

إن أهم التوصيات التي يمكن التحدث عنها في هذا التوجه هي ضرورة الانخراط الدوري في المعايير الدولية، والمساهمة في وضع التجارب الميدانية المحلية على مستوى اللجان الجهوية من اجل المقاربة والتحليل لتحسن الأداء والعمل، والمساهمة الفعلية في تنوير وترقية العمل وتثقيف المجتمع والمساهمة الفعالة في تكوين إطارات المستقبل، هذا إن اعتمدنا على ثقافة معيارية وتشريعية. ان أهم التوصيات التي يجب ان نذكرها في الدراسة هي محاولة لم كل الإجراءات الواجب اتبعاها على الصعيد المهني ومحاولة

التقرب من المختصين المحترفين أو خبراء المعايير الذين يتحكون في لغات الفنية المعيارية ومزاولة هذه المعايير من أجل تطبيقها في المؤسسة، أو نظام المعلومات من أدل مواكبة التوجهات.

الخاتمة:

تعتبر المواصفات والمعايير من أهم المؤشرات الحداثة التي تعتمد عليها أنظمة المعلومات والمكتبات فلا مناص من التوجه الوحدات الوثائقية نحو متابعة وتجديد أنظمتها التسييرية وفق ما تمليه وتوجهه هذه المنظمات الدولية ذات الصيت والسمعة الراقية والمعروفة، ولقد بدار المكتبات العامة في الجزائر في السنوات الأخير تتبع التوصيات التي أقرتها اليونسكو بالنسبة للمكتبات العامة وهي اليوم تنافس المكتبات الجامعية في الترقية والخدمة ومحاولة تطبيق المعايير المتداولة ومحاولة اللحاق بالتنوع التسييري الموجد على مستوى المكتبات الجامعية، رغم الصعوبات في فهم الغاية من وجود المعايير على مستوى هذه المنظمات، وعلى العكس المكتبات الجامعية تبحث عن الشخصية المعنوية اللامركزية والاستقلالية في اخذ القرارات وتتبع مجال التشريعات المتداخلة في وحدتها ومحاولة تصنيفها وتبتي قوانين خاصة نموذجية تكون قوة اقتراح وطنية ودولية على مستوى وتنظيم وتسيير أنظمة المعلومات.

هوامش البحث:

1-2.علاء سالمي ؛نظم المعلومات الإدارية ؛عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص15، 16.

3.عمر أحمد همشري ؛الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات، عمان :دار صفاء، 2011، ص18

4. عمر أحمد همشري ؛ربحي مصطفى عليان ؛المرجع في علم المكتبات والمعلومات، عمان :دار الشروق، 1997، ص.102

5.ربحي مصطفى عليان، المرجع في علم المكتبات والمعلومات، عمان :دار الشروق، 1997، ص.46

6.ربحي مصطفى عليان، إدارة المكتبات :الأسس والعمليات، عمان :دار الصفاء، 2009، ص35.

ربحي مصطفى عليان، مبادئ علم المكتبات والمعلومات ؛، عمان :دار الصفاء، 2011، ص47

7-8-9.ربحي مصطفى عليان ؛مبادئ إدارة المكتبات ومراكز المعلومات ؛عمان :دار الصفاء، 2005، ص.25

10- 11المدادحة، احمد نافع، أنواع المكتبات، عمان :دار المسير، 2011، ص47-56

12.مرسوم تنفيذي رقم 07-275مؤرخ في 6رمضان عام 1428الموافق ل18سبتمبر لسنة 2007يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.

13.مرسوم تنفيذي رقم 08-235.مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق ل26يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 2محرم عام 1414الموافق 22يونيو سنة 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.

14.-Normes IFLA/UNESCO pour les bibliothèques scolaires ،Traduit de l'anglais par : Colette Charrier (Poitiers ،France) Madeleine Duparc (Genève ،Suisse) Vincent Liquète (Bordeaux ،France)05/04/2012A14 :35

15.-Les services de la bibliothèque publique : principes directeurs de l'Ifla/UNESCO

Fédération internationale des associations de bibliothèques Organisation des Nations Unies Pour l'éducation ،la science et la culture avril 2001 ،p16

61. أحمد بدر، مقدمة فى علم المكتبات والمعلومات الدولي المقارن، القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر 2001؛ص109

17. Normes documentaires Une même langue pour se comprendre ، *arabesques* n° 62 avril – mai – juin 2011 ،P5/6

18. Dominique Gazo ،école de bibliothéconomie et des sciences de l'information – Université de Montréal ،Les missions des bibliothèques publiques autonomes du point de vue des élus municipaux québécois : Une analyse de discours ،P7/8

19. Manifeste de l'Unesco sur la bibliothèque publique1994 ،P60.